الاقتصاد السياسى لتصنيع مصر
الانجاز والإخفاق

د/ طه عبد العليم
دكتوراه فى الاقتصاد السياسى- جامعة موسكو
مستشار مركز الاهرام للدرسات
الرئيس الاسبق للهيئة العامة للاستعلامات

شهدت مصر قفزة كبيرة فى الإرتقاء بالبنية الأساسية الإنتاجية فى ظل مشروع الرئيس عبد الفتاح السيسى للنهضة؛ الذى اختار الطريق الأصعب لبناء مصر المستقبل، الذى يؤتى ثماره فى تسريع التصنيع وتحقيق الرفاهية على مدى زمنى أطول. وبفضل تخصيص النسبة الأعظم من الاستثمار الجديد لتنفيذ المشروعات الكبرى فى البنية الأساسية ومضاعفة المعمور؛ تحققت انجازات تنموية كبيرة؛ رغم تكاليف محاربة الإرهاب وجائحة كورونا والأزمة الأوكرانية، ومكنت هذه الانجازات من توفير فرص عمل مليونية وتجاوز حالة الركود الاقتصادى الموروث. وفى سياق التوجه نحو تعميق الصناعة التحويلية وتوطين التكنولوجيا الأحدث- تقليصاً للاعتماد على الخارج وتعظيماً للصادرات الصناعية- فإن على صانعى ومنفذى القرار فى السياسة الصناعية والاقتصادية استيعاب حتمية وإمكانية تسريع عملية تصنيع مصر؛ انطلاقا من إنجازات تاريخية تحققت على طريق بناء مصر المستقبل. لقد كانت مصر مهد صناعات رائدة فى فجر الحضارة بمصر القديمة، وكانت المدن الصناعية فى مصر الوسيطة أكثر تطورا من مدن عصر النهضة فى أوروبا. لكن فى سياق تناول الاقتصاد السياسى للانجاز والإخفاق فى تصنيع مصر يتم التركيز على مصر الحديثة، التى كانت سباقة رائدة علي طريق التصنيع؛ مقارنة بجميع البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة؛ وهى حقيقة تثبتها إنجازات محاولاتها الطموح للتصنيع طوال القرنين الماضيين. وبانجازاتها ورغم اخفاقاتها، أثبتت مصر الحديثة مجدداً ما كشفت عنه طوال تاريخها الألفى؛ أنه كلما بدت وكأنه لن تقوم لها قائمة، تنهض عفية جبارة قادرة على الريادة!

١- التصنيع الحكومى شبه الاقطاعى فى عهد محمد على

انطلق أول مشروع لتصنيع مصر الحديثة فى عهد محمد على من هدفه الثابت وهو انتزاع استقلاله بمصر من براثن الامبراطورية العثمانية. وتسجل عفاف مارسو فى كتابها البحثى الرصين (مصر فى عهد محمد على) أنه استجابة لاحتياجات تأسيس الأسطول والجيش اللازمين لحملات وتوسعات محمد على فى محيط مصر الاقليمى، والتى مثلت سبيله الى بلوغ هدفه. وقد بدأ التصنيع بتأسيس صناعة السفن الحربية، حين أظهر الغزو البريطانى عام ١٨٠٧ عدم حصانة خط السواحل المصرية، ودفع محمد على إلى تطوير سلاح بحرى، قبل أن تجبره الحرب فى الحجاز على توسيع أسطوله، بدءاً من أسطول البحر الأحمر عام ١٨٠٩.

فقد حتمت حملة الحجاز إنشاء مصانع الذخائر والبارود والأسلحة، واستهدفت حملة السودان ضمن ما استهدفت البحث عما يكون فيها من معادن، وأدت حملة المورة بدورها إلى زيادة فى بناء السفن. وحين تسربت إلى الباب العالى أنباء تأسيس أولى المصانع المصرية فى عام ١٨١٠، بعث بفرمان يحذر فيه الوالى من أن إنشاء هذه المصانع ممنوع لأن العثمانيين يحتكرونها. لكن محمد على لم يذعن وأنشأ المزيد من المصانع وقام بتوسيعها، وفى عام ١٨١٥ أقام مصنعا للبارود فى جزيرة الروضة وأنشأ مسبكا للمدافع فى القلعة، وتم إنشاء مجموعة متكاملة من الصناعات الجديدة المرتبطة بالجيش، تشكل مثالاً نموذجياً لمجمع صناعى حربى، يضم ترسانات وأحواضاً لبناء السفن ومصانع ومستشفيات ومدارس. وفى البدء كانت الذخائر تشترى من الخارج، وحين رفضت الدول الأوروبية بيع الأسلحة لمحمد على، كانت المدافع والبنادق ومدافع الميدان والقذائف يتم نسخها على الفور.

وفى عام ١٨٢٩ كان بناء السفن يتم فى ترسانتين رئيسيتين: أولاهما وأقدمهما كانت فى بولاق، والثانية أكبر وأحدث فى الإسكندرية، وهى التى تم توسيعها لبناء أسطول بأكمله يعوض الأسطول الذى ضاع فى موقعة نوارين. وصار يمكن للمؤسسة العسكرية أن تلجأ إلى مجمع صناعات فى القلعة كان ينتج المدافع وصار نواة لصناعة ثقيلة، ومصانع للبنادق، ومصنع للذخائر لإنتاج قذائف المدفعية والبارود وطلقات الرصاص.. إلخ. وأقيمت سبعة مصانع للبارود فى أجزاء مختلفة

مـن مـصر، وأنتجـت بحـيرات وادى النطـرون مـواد كيمائيـة عالية الجـودة بسـهولة. وكان المجمـع الصناعـى الحـربى الثـانى هـو ترسـانة بـولاق، التـى أنتجـت الأسـلحة الصغـيرة وسـبائك المدافـع والبطانـات النحاسـية للسـفن. وفى عـام ١٨٣١ أنشـئت مدرسـة للخيالـة والمدفعيـة والمشـاة والعلـوم البحريـة. وتـم إنشـاء مـدارس فنيـة للذخائـر الحربيـة والتعديـن والهندسـة والكيميـاء التطبيقيـة والطـب والصيدلـة والطـب البيطـرى وغيرهـا.

وقـد بـدأ إنشـاء الصناعـات غـير الحربيـة بمصنـع للصابـون، ارتبـط بمـشروع زراعـى كبـير لزراعـة أشـجار الزيتـون تـم تزويدهـا بألـف سـاقية، وبنيـت معـاصر لاسـتخراج الزيـت واسـتخدام جـزء منـه فى صناعـة الصابـون. وشـملت المنطقـة زراعـة أشـجار التوت وتربيـة دودة الحريـر، وأقيمـت مصانـع لنسـج الحريـر. وفى عـام ١٨١٥، قـام مـصرى هـو حسـين شـلبى عجـوة باخـتراع آلـة لـضرب الأرز بسـطت كثـيراً مـن هـذه العمليـة، فتأثـر الـوالى وقـال: يبـدو أن لـدى المصريـين اسـتعداداً للعلـوم. وأمـر محمـد عـلى بـأن يجمـع عـدد مـن المصريـين وبعـض مـن مماليكـه فى مدرسـة المهندسـخانة، وهنـاك تلقـوا العلـم عـلى أيـدى عـدد مـن الأوروبيـين، وفى عـام ١٨٢٨ أرسـل عـشرة مصريـين إلى أوروبـا لتعلـم الميكانيـكا. وسـجل أحـد القناصـل الأوروبيـين أن محمـد عـلى أراد أن ينشـئ مصانـع فى بلـده حتـى يتمكـن ذات يـوم مـن أن يسـتغنى عـن المنتجـات الأجنبيـة. والأمـر أن انهيـار المصانـع المصريـة تحـت وطـأة المنافسـة البريطانيـة قـد أظهـر لمحمـد عـلى الحاجـة إلى إعـادة تنظيـم إنتـاج المنسـوجات وإلى فـرض حظـر عـلى المنسـوجات البريطانيـة لمنعهـا مـن غمـر السـوق أو إغراقهـا بأقمشـة البريطانيـين الرخيصـة.

وجـاء التوسـع فى المنسـوجات القطنيـة في وقـت حـدوث توسـع مشـابه فى انجلـترا، حيـث تفجـرت الثـورة الصناعيـة عـلى أسـاس هـذه السـلعة ذاتهـا. ولم تـأت القـوة الدافعـة لتصنيـع القطـن عقـب اكتشـاف القطـن طويـل التيلـة كـما كان يظـن، وإنمـا قبـل ذلـك. ففيـما بـين عـام ١٨١٧ وعـام ١٨٢١ أقيـم ٣٣٪ مـن وحـدات آلات التمشـيط، و٧٠٪ مـن الأنـوال و٢٤٪ مـن المغـازل. وأنشـئت المؤسسـات الصناعيـة الأولي في الدلتـا حيـث كان يـزرع القطـن، ولكـن ابتـداء مـن عـام ١٨٢٧ أنشـئت ٩ مصانـع في مـصر الوسـطى ومـصر السـفلى. وقـد أشـار الجـبرتي إلي أربـاب الصنايـع الواصلـين مـن بـلاد الإفرنـج، وذكـر بالاسـم أنـواع الآلات المختلفـة التـي وجـدت في المصانـع، مشـيرا إلي أنهـا

تتضمن آلات لم ير أبدا مثيلا لها أو سمع بها من قبل تقوم بنسج القطن والحرير. وربما كانت الآلات التي تدار بالبخار جزءا من الآلات التي ذكرها الجبرتى، إذ أن روسل قد أبدى ملاحظة في عام ١٨١٨ حول مجئ مهندس للقوي المائية.

وأكد هيكيكيان في أربعينيات القرن التاسع عشر وجود ٣١ مصنعا للقطن كانت تستهلك ٧٠٠ قنطار من القطن منخفض الجودة، ويعمل بها ٢٠٠٠٠ عامل. وكانت تقديرات مصطفي فهمي أن المصانع استهلكت ١٣,١٦٣ قنطارا من القطن حوالي عام ١٨٣٠، وهو ما يمثل ربع محصول القطن، وبنهاية العقد كانت المصانع تستهلك ٥٠,٠٠٠ قنطار. ويمكننا بذلك أن نستنتج أن مشروعات الري المختلفة التي نفذت في البلاد كانت موجهة أساسا علي التوسع في مساحة الأراضي المزروعة بالقطن قصير التيلة. وعندما جاء الوقت الذي اكتشف فيه القطن طويل التيلة جوميل، كانت شبكة الري قد نظمت بالفعل، وسمحت بتوسع سريع نوعا ما في المحصول الجديد.

واستورد محمد علي التكنولوجيا الجديدة للمغازل التي تدار بالطاقة، ووفقا لفهمي لهيطة أقام مهندس بريطاني في عام ١٨٣٠ آلات بخارية لمصنع نسيج في شبرا ضم ١٥٠ نولا، ومصنع أخر في قلعة الكبش ضم ٢٠٠ نول. كذلك استخدمت آلات بخارية لتقشير الأرز في رشيد، وفي مسبك بولاق. وفي عام ١٨٤٧ تحول مصنع الورق ليدار بطاقة البخار. وفي عام ١٨٤١ كتب الوالي إلي مفتشه العام المختص بالمصانع يأمره أن يكثف الإنتاج بهدف إشباع مطالب الشعب بالكامل، وتجنب أي صادرات من الخارج، مع ما يستتبع ذلك من خروج رأس المال. ولم تعد مصر تستورد إلا المنسوجات القطنية والمنسوجات الحريرية والصوفية الفاخرة، وسرعان ما اكتسحت المنسوجات القطنية المصرية السوق المحلية، وصدرت الي البحر الأحمر والسودان وسوريا والأناضول، حينما أصبحت هذه المناطق جزءا من الامبراطورية المصرية!

ولم تأت القوة الدافعة لتصنيع القطن عقب اكتشاف القطن طويل التيلة، وإنما قبل ذلك. فبين عام ١٨١٧ وعام ١٨٢١ أقيم ٣٣٪ من وحدات آلات التمشيط، و ٧٠٪ من الأنوال و ٢٤٪ من المغازل. وبعد أن اكتشف القطن طويل التيلة أضيفت أنوال تم إعدادها لهذا القطن وارتفع عدد وحدات السحب و التمشيط، وتضاعفت

معامل تبييض الأقمشة. وأقيمت مؤسسات الصناعات القطنية الأولى فى الدلتا حيث كان القطن يزرع بصورة عامة، وابتداءً من عام ١٨٢٧ أنشئت ٩ مصانع فى مصر الوسطى و السفلى. وقدر أن هذه المصانع استهلكت عام ١٨٣٠ نحو ربع محصول القطن المصرى. وعندما جاء الوقت الذى اكتشف فيه القطن طويل التيلة كانت شبكة الرى قد نظمت بالفعل، وسمحت بالتوسع السريع فى المحصول الجديد.

وكانت صناعة النسيج المصرية محمية من خلال الحظر الذى فرضته الحكومة فى حربها ضد استيراد المنسوجات البريطانية الرخيصة التى أغرقت السوق ونافست الأنواع المصرية، وسرعان ما اكتسحت المنسوجات القطنية المصرية السوق المحلية، وصدرت الى المناطق التى صارت جزءا من الامبراطورية المصرية. واستورد محمد على التكنولوجيا الجديدة للمغازل التى تدار بالطاقة. وجاء التوسع فى المنسوجات القطنية فى وقت حدوث توسع مشابه فى انجلترا، حيث تفجرت الثورة الصناعية على أساسها. وكانت التكنولوجيا آنذاك بسيطة ويمكن نسخها بسهولة واستخدامها بواسطة عمال غير شديدى المهارة. وكانت فرنسا وبريطانيا تستخدمان تعريفات حمائية لإعانة صناعاتيهما الوليدتين، وهى حقيقة أدركها محمد على، ونقلها، بأن قام بفرض إجراءات حظر لإبقاء صناعاته قادرة على المنافسة. وعلى العكس من بريطانيا التى لم تكن تملك المادة الخام، كانت مصر تملكها، مع عمالة رخيصة وسوق مقيدة.

وفى عام ١٨٣٨ اعترف القنصل البريطانى جون بورنج بأن بعض مصانع الباشا ذات أثر ضار على مبيعات المصنوعات القطنية الانجليزية. وكان الرد الفورى الغاضب هو الهجوم على سياسة التصنيع باعتبارها جالبة للخراب على مصر. وبفرض معاهدة ١٨٤٠ توقفت كل الصناعات الحربية عندما أنقص الجيش المصرى إلى ثمانية عشر ألف رجل. وتحقق لبريطانيا ما تريده حين صارت تحت الاحتلال مزرعة قطن للمصانع الانجليزية، حتى كان مشروع طلعت حرب لتصنيع مصر بدءا من تأسيس الصناعات القطنية المصرية.

٢-التصنيع الرأسمالى الوطنى بعد ثورة ١٩١٩

بقيادة طلعت حرب، وفى سياق زخم الحركة الوطنية المصرية الذى صنعته ثورة

١٩١٩، كان إنشاء بنك مصر فى عام ١٩٢٠ نقطة إنطلاق تطور الصناعة الرأسمالية الوطنية الكبيرة فى مصر. وكان بنك مصر أول بنك تجارى وطنى- رأسمالاً وادارة- قام بدور رائد فى تجميع المدخرات القومية وتقوية المواقع المالية اللازمة لتشكيل طبقة رأسمالية صناعية وطنية. فلم تعرف مصر حتى عام ١٩٢٧ إلا مصنعاً أجنبيا واحداً كبيراً لغزل ونسج القطن اعتمد على استخدام الآلات الحديثة، ولم تنقذه من التصفية سوى صعوبة الاستيراد وزيادة الطلب خلال الحرب العالمية الأولى. وفى مواجهة السياسة الاستعمارية البريطانية المعادية لتصنيع مصر، وخاصة تصنيع قطنها؛ جاء تأسيس بنك مصر ودوره الوطنى الرائد فى تصنيع القطن بمثابة التاريخ الحقيقى للانقلاب الصناعى الرأسمالى فى مصر.

وأسجل، **أولا**، أن التصنيع الرأسمالى الوطنى، الذى كان ثمرة تأسيس بنك مصر للصناعة الوطنية الرأسمالية الكبيرة، جاء فى سياق الانتصارات التى حققها نضال الحركة الوطنية المصرية ضد الاستعمار البريطانى بعد عقود من عدائه السافر لتصنيع مصر، وخاصة تصنيع محصول البلاد الزراعى الرئيسى. فقد كان الزخم الوطنى الثورى لثورة ١٩١٩ رافعة هامة لحفز مشاركة المصريين فى تلبية دعوة طلعت حرب للمساهمة فى تأسيس بنك مصر واقامة شركاته الصناعية وغير الصناعية. وقد قامت شركات بنك مصر منذ البداية كبيرة فتمكنت من مواجهة المنافسة الضارية مع الشركات المملوكة لرأس المال الأجنبى، الوافد والمقيم، العاملة فى مصر. وحتى يتمكن من هذا قام بنك مصر بدور تقدمى تاريخيا بتعبئته مدخرات صغار المساهمين والمودعين من المصريين، وجذبهم الى ميدان المعركة من أجل تصنيع مصر وتمصير نشاط الأعمال الرأسمالى الحديث والحد من الهيمنة المطلقة للاحتكارات الأجنبية. وقد فتح تصنيع القطن الطريق أمام قيام الصناعة المصنعية الرأسمالية الحديثة فى هذا الفرع القيادى للصناعة التحويلية.

وثانيا، أن التصنيع الرأسمالى الوطنى فى مصر قد حقق انجازات أهمها: تسارع معدل نمو الانتاج الصناعى وتضاعفه، وارتفاع الوزن النسبى للناتج المتولد فى الصناعة التحويلية من الناتج المحلى الاجمالى، وتحديث الفروع التقليدية وخاصة بادخال نظام الآلات والمعدات الحديثة الى عملية الانتاج، واقامة فروع جديدة

للصناعة الآلية التحويلية. وارتفع الرقم القياسى لمجمل الانتاج الصناعى من ١٠٠ فى عام ١٩٣٩ الى ١٣٨ فى عام ١٩٤٥، وارتفع الرقم القياسى للناتج المحلى المتولد فى الصناعة التحويلية وحدها من ١٠٠ فى عام ١٩٤٥ الى ١٤٧ فى عام ١٩٥٢. وزادت القيمة المضافة الصافية للصناعة التحويلية، باستبعاد قيمة الوقود والمواد الأولية، من ١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٣٧ الى ٥٤ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥؛ أى تضاعفت بأكثر من أربع مرات. وارتفع نصيب القيمة المضافة الصافية للصناعة التحويلية فى إجمالى الناتج القومى الصافى للبلاد من ٨٪ الى ١١٪ بين العامين المذكورين. وإن تسبب تعذر استيراد الآلات فى سنوات الحرب العالمية الثانية فى انخفاض رصيد الآلات فى اجمالى رأس المال الثابت.

وثالثا، أن التصنيع الرأسمالى الوطنى فى مصر قاد الى نتائج؛ أهمها فى المجال الاقتصادى: قيام الصناعة الآلية الكبيرة فى الفروع الرئيسية للصناعة التحويلية وتقديم هذه الصناعة القسم الأعظم من السلع المصنعة، وتطور التقسيم الاجتماعى للعمل وتوسع السوق الداخلية وتنامى علاقات الترابط وصلات التشابك والاعتماد المتبادل بين مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد القومى؛ بين الصناعة التحويلية والزراعة التجارية والصناعة الاستخراجية وانتاج الطاقة والبناء والتشييد والنقل والمواصلات وقطاع المال، كما نما الاعتماد المتبادل بين فروع الصناعة التحويلية... الخ. وأدت نتائج الانقلاب الصناعى الرأسمالى التى أوجزناها الى إضعاف تبعية الاقتصاد المصرى المطلقة للسوق العالمى باعتباره مجرد مزرعة للقطن. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية- ورغم حرمان بنك مصر من المساهمة فى التصنيع الوطنى جراء قيود قانون دعمه- جرى تأسيس مصانع آلية كبيرة فى مجالات انتاج: المعادن والمنتجات المعدنية الحديدية وغير الحديدية، والمواد الكيماوية الوسيطة والكيماويات الأساسية، والسلع الكهربائية مثل بطاريات السيارات.. الخ.

ورابعا، أن مأزق ارتقاء التصنيع الرأسمالى الوطنى قد تجلى فى: تدنى مساهمة فروع الصناعات الثقيلة فى القيمة المضافة للصناعة التحويلية وعدم قيام صناعات انتاج الآلات والمعدات والمحركات ووسائل النقل، واقتصر انتاج مصر الهزيل منها على انتاج أدوات محسنة وأساسا فى الورش. ولم تعرف صناعة التعدين استخراج

الحديد الخام رغم توافر مصادره وربحية استخراجه، ورغم ضعف انتاج الكهرباء وارتفاع تكلفتها لم تنفذ الحكومات المتعاقبة وعودها باقامة محطة كهرباء خزان أسوان لتوليد الكهرباء الرخيصة من المساقط المائية. وأما انتاج الصناعة المصرية، الذى غطى اجمالى الاستهلاك المحلى من العديد من المنتجات المصنعة، فانه لم يتعد فى عام ١٩٥٢ حوالى ٤٦ سلعة ومجموعة من السلع، ولم يتجاوز متوسط قيمة كل منها حوالى نصف مليون جنيه. وقد تم التصنيع الرأسمالى الوطنى من أعلى وعلى درجة عالية من التركز والتكلفة منذ البداية حتى يمكنها من الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية وبسبب الأثمان العالية للآلات والتجهيزات فى زمن إقامتها المتأخر. وكان ارتفاع تكاليف الانتاج نتيجة الاعتماد على الواردات من السلع الرأسمالية والمستلزمات الوسيطة عالية السعر، عاملا ساهم فى انخفاض مستوى الانتاجية فى الصناعة المصرية الآلية الحديثة.

و**خامسا**، أن السياسة الاقتصادية قد استجابت للمصلحة الوطنية فى تصنيع البلاد فحفزت تطور الصناعة الحديثة القومية، فى بعض الأحيان، لكنها عرقلت هذا التطور وعبرت بشكل سافر عن المصالح المعارضة والقوى المناوئة لتصنيع مصر، فى أغلب الأحيان. والأمر أنه أياً كانت الأحزاب السياسية التى تولت الحكم وسواء جاءت الحكومات المتعاقبة عن طريق الانتخابات البرلمانية أو بمؤامرات الاستعمار والقصر، فانه لم يكن بمقدورها أن تخرج عن تأثير القوى المسيطرة على اقتصاد البلاد وصنع السياسة الاقتصادية وهى: سيطرة رأس المال الأجنبى على الشركات المساهمة والبنوك أى مراكز السيطرة على الاقتصاد المصرى، وطبقة كبار ملاك الأرض المناوئة للاصلاح الزراعى الضرورى لتوسيع السوق بزيادة القدرة الشرائية للفلاحين والتحول من المضاربة العقارية الى الاستثمار الصناعى، وتضارب مصالح النخبة الرأسمالية الكبيرة، الذى تجلى فى تعارض مصالحها فى الاستثمار الصناعى مع كونها هى ذاتها من كبار ملاك الأرض وشريكة لرأس المال الأجنبى المسيطر.

٣-التصنيع المستقل بقيادة القطاع العام فى مصر الناصرية

كان اعلان الاتحاد السوفيتى السابق استعداده لتقديم المساعدة الكاملة لمصر فى بناء سد اسوان العالى بمثابة نقطة التحول الرئيسية وبداية تغير تاريخى فى

هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر، وفى توفير قوة الدفع للتوجه نحو خيار استراتيجية التنمية المستقلة. وتلخص تجربة مصر الناصرية فى التصنيع المستقل أهم المنجزات والاخفاقات التى واجهت أهم محاولة للتنمية المستقلة فى العالم العربى، وواحدة من أهم تلك التجارب على الصعيد العالمى.

وأسجل، **أولا**، أن تجربة مصر الناصرية للتنمية المستقلة ارتكزت، من حيث التوجه الخارجى، الى انهاء سيطرة رأس المال الأجنبى، واستراتيجية التصنيع لاحلال الواردات، وتقليص الارتباط بالسوق الرأسمالى العالمى، وتوسيع الروابط الاقتصادية مع الدول الاشتراكية. وأما من حيث التوجه الداخلى، فقد ارتكزت الى الادارة المركزية البيروقراطية ذات التوجه الاشتراكى للاقتصاد، واضعاف مراكز سيطرة رأس المال الخاص الوطنى فى الاقتصاد القومى عبر التأميم والحراسة، وتحقيق سيطرة قطاع الأعمال العام، الى جانب السياسة الاقتصادية للدولة وبرامج الاستثمار القومى الواسعة خاصة فى الصناعة التحويلية. وقد توفرت شروط أكثر مواتاة للتصنيع بقيادة القطاع العام نتيجة سيطرة الدولة على النشاط المصرفى والتجارة الخارجية والنقد الأجنبى، وصياغة الدولة لسياسات الاسعار والائتمان، بجانب سياسات التجميع والتسويق والائتمان التعاونى فى الزراعة. وشهدت ادارة الاقتصاد ارتقاء أشكال التخطيط الاقتصادى الحكومى من مجرد دراسة جدوى المشروعات (المجلس الدائم للانتاج القومى)، الى صياغة برامج للاستثمار الصناعى (برامج السنوات الخمس للصناعة)، ثم الى وضع خطط التنمية الاقتصادية (الخطة الخمسية الأولى).. الخ

و**ثانيا**، أن تحقيق السيطرة الوطنية على المراكز الرئيسية للاقتصاد، واقامة علاقات اقتصادية خارجية مواتية لدفع التصنيع، وتوفير الشروط المواتية للدور القيادى للقطاع العام فى التصنيع، واعادة صياغة مجمل السياسة الاقتصادية، وغير ذلك من ركائز التصنيع المستقل قد استجاب بدرجات متزايدة لمتطلبات التصنيع. وقد أمن ارتقاء أشكال التخطيط الاقتصادى، درجة أعلى من النمو المتناسب والمتوازن والمتكامل للصناعة والاقتصاد، وسمح اقتصاد التخطيط المركزى، أو اقتصاد الأوامر، بتحسين شروط تقديم الائتمان واستيراد المستلزمات وتوفير النقد الاجنبى والامداد بالخامات الزراعية... الخ، لمصلحة القطاع العام الذى قاد عملية التصنيع فى مرحلة

صعـوده قبـل ان تدخـل اسـتراتيجية احـلال الـواردات مـأزق تطورهـا اللاحـق فى مـصر، كـما فى غيرهـا مـن البلـدان الناميـة التـى عجـزت عـن التحـول فى الوقـت المناسـب الى التصنيـع التصديـرى القـادر عـلى المنافسـة فى السـوق العالمـى المفتـوح.

وثالثـا، أن عمليـات تأميـم وتمصـير المؤسسـات الاجنبيـة وخاصـة فى مجـالات المـال والصناعـة والتجـارة الخارجيـة، لم يكـن لهـا أن تعنـى فى ذاتهـا انجـاز الاسـتقلال الاقتصادى باعتبـاره عمليـة تاريخيـة طويلـة لتغيـير البنيـة الصناعيـة والاقتصاديـة، المتخلفـة والتابعـة الموروثـة، مـن جانـب، وبافـتراض رشـادة وامكانيـة تحقيـق ذلـك الهـدف فى السـوق المـصرى الضيـق، مـن جانـب آخـر. لكـن انهـاء سـيطرة رأس المـال الأجنبـى مثلـت مقدمـة ضروريـة لتعبئـة المـوارد الوطنيـة اللازمـة للتصنيـع والتنميـة، ومكنـت مـن صياغـة السياسـة الاقتصاديـة بمـا اسـتجاب لـضرورات التسريـع بعمليـة التصنيـع وخاصـة عـبر تنويـع العلاقـات الاقتصاديـة الخارجيـة واضعـاف مشروطيـة توريـد الالآلات والمعـدات والتكنولوجيـا الأحـدث. وهكـذا، أمكـن ليـس فقـط تلقـى المسـاعدة مـن الاتحـاد السـوفيتى وغـيره مـن البلـدان الاشـتراكية فى بنـاء مؤسسـات التصنيـع الثقيـل، بـل وأمكـن تحقيـق مسـاهمة الغـرب فى عمليـة التصنيـع وفـق افضـل الـشروط.

ورابعـا، أنـه فى اطـار القطـاع العـام الصناعـى وفى المراكـز الصناعيـة القديمـة والجديـدة تزايـد عـدد العـمال الصناعيـين، وتعاظـم تركـز رأس المـال والانتـاج وقـوة العمـل، واتسـع اسـتخدام الاسـاليب التكنولوجيـة الحديثـة فى الانتـاج، وارتفعـت انتاجيـة العمـل فى المؤسسـات الصناعيـة الكبـيرة. كـما تأسسـت صناعـة انتـاج الحديـد والصلـب لأول مـرة باسـتخدام الخامـات الأوليـة المحليـة بـدلا مـن اعـادة تصنيـع الخـردة، وتـم تصنيـع العديـد مـن المنتجـات الجديـدة عـلى أسـاس الاسـتخدام الاكـثر رشـادة للخامـات المحليـة، وتنامـى التخصـص وتقسـيم العمـل داخـل الصناعـة والاقتصـاد، وتوسـعت السـوق الداخليـة. وفى عـام ١٩٧٠/١٩٧١، قدمـت الصناعـات الثقيلـة ٤٥٪ مـن القيمـة المضافـة الاجماليـة للصناعـة التحويليـة؛ ويشـير بشـكل غـير مبـاشر الى أسـبقية تطورهـا تراجـع نصيـب فـروع الصناعـات الاسـتهلاكية (الغذائيـة والغـزل والنسـيج) فى القيمـة الاجماليـة المضافـة الصناعـة التحويليـة. وفى ذات العـام بلـغ نصيـب مؤسسـات القطـاع العـام مـن العمالـة والانتـاج فى المؤسسـات الصناعيـة التـى يعمـل بهـا عـشرة عـمال فأكـثر ٨٠-٩٠٪

فى الصناعات الثقيلة، و٩٠-١٠٠٪ فى صناعات الاستخراج والتعدين والحديد والصلب ومعدات النقل والصناعات الهندسية والاليكترونية والصناعات الكيماوية والصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط وانتاج بجانب الطاقة الكهربائية.

وخامسا، أن ما تحقق من انجازات فى مجال توسع وتطور الصناعة التحويلية والاستخراجية كان من حيث الاساس ثمرة لبرامج وخطط الاستثمار الطموحة الواسعة التى نفذها القطاع العام، الذى نفذ أهم المشروعات الجديدة فى الفروع الاساسية للصناعة. واذا كان ما سبق يعكس واقع التقدم على طريق التصنيع بالمعنى الضيق؛ أى تطوير الصناعة التحويلية، فان انجازات مهمة تحققت ايضا من منظور التصنيع بالمعنى الواسع؛ أى تطور قطاعات الاقتصاد الأخرى. فقد تمت ازاحة واحدة من أهم العقبات امام تطور الصناعة بمضاعفة انتاج الكهرباء، حيث زاد استهلاك الصناعة للكهرباء بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٧٢/١٩٧١ بأكثر من ٨ مرات، وبلغ نصيب الصناعة ٦٣٪ من استهلاك الكهرباء المنتجة فى العام الأخير. وقد أنتجت محطة كهرباء السد العالى ٥٣٪ من كل الطاقة الكهربائية المنتجة فى مصر فى عام ١٩٧٤. وفى بداية السبعينيات، كان قد تم مد خطوط نقل الكهرباء ذات الضغط العالى ٥٠٠ كيلووات تساوى ١٠٠ ٪ من الخطوط الموجودة آنذاك، لتشغل مصر بذلك المركز الثالث فى العالى بعد الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية فى استخدام مثل هذه الخطوط. وبفضل الطاقة الكهربائية التى ولدتها محطة كهرباء السد العالى، وصلت الكهرباء الى حوالى ٧٢ ٪ من عدد القرى المصرية.

لكن المشكلات، الداخلية والخارجية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، التى عرقلت مشروع التصنيع المستقل، تفاقمت منذ منتصف الستينيات؛ سواء بسبب عدم واقعية وعدم رشادة وعدم عملية المشروع ذاته، أو بسبب تعاظم قيود اقتصاد الأوامر وخاصة من زاوية متطلبات تعظيم الكفاءة. وكان العدوان الاسرائيلى فى عام ١٩٦٧ سببا رئيسيا فى تفاقم مشكلات التصنيع وخاصة تمويله، حيث استهدف ضمن ما استهدف وأد محاولة التصنيع المستقل.

٤- تراجع تصنيع مصر عاقبة الانفتاح الاستهلاكى والريعى

بعد نحو عقود من تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ذات التوجه الاستيرادى

والاستهلاكى والريعى تسجل المؤشرات الدولية المقارنة تراجعا هائلا فى تصنيع مصر على أساس المقارنة مع اثنتي عشرة دولة ذات مستوي دخل متوسط مقارب لمصر أو تمثل منافسا إقليميا أو عالميا للاقتصاد المصرى، وفقا للتقرير ربع السنوى للعام ٢٠٠٦ الصادر عن وزارة التجارة والصناعة.

واستنادا الى التقرير المذكور، أسجل، أولا: فيما يتعلق بمؤشرات تصنيع مصر أن مؤشر كثافة التصنيع، الذى بلغ ٨١ في المائة فى ماليزيا، لم يتعد ٤٨ فى المائة فى مصر، وهو ما يقل عن نظيره فى سبع من دول المقارنة، وذلك فى عام ٢٠٠٠. وهذا المؤشر المذكور تصدره منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ويمثل نصيب القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الصناعات متوسطة وراقية التكنولوجيا من القيمة المضافة للصناعة. وفي ذات العام، شغلت مصر المركز قبل الأخير وفق مؤشر تنافسية الأداء الصناعى، الذى يدمج مؤشرات: نصيب الفرد من القيمة المضافة الصناعية، ونصيب الفرد من الصادرات الصناعية، وكثافة التصنيع، وجودة صادرات السلع المصنعة. ومن مؤشرات القدرة التنافسية للصناعة المصرية يسجل التقرير أن نسبة الصادرات من السلع المصنعة إلي القيمة المضافة للصناعة، لم تتعد٦,٦ في المائة في مصر في متوسط الفترة٢٠٠٠-٢٠٠٤، وهي نسبة متواضعة للغاية، وتقل بدرجة هائلة عن جميع دول المقارنة. وفى ذات الفترة، كانت الصادرات المصرية راقية التكنولوجيا كنسبة من اجمالى صادراتها من السلع المصنعة منخفضة جدا، حيث لم تتعد ٠,٦٢ فى المائة فى المتوسط، وكانت الأدنى مقارنة بجميع دول المقارنة، حيث وصلت إلى ٥٨ فى المائة فى ماليزيا، مثلا. وفى عام ٢٠٠٥، كان مؤشر التكنولوجيا، الذى يعبر عن مستوى الإبتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقل فى مصر عن نظيره فى ثمان من دول المقارنة.

وثانيا: فيما يتصل بالقدرات المصرية الكامنة من منظور ارتقاء التصنيع على أساس الارتقاء بالمحتوى التكنولوجى الوطنى ومن ثم القيمة المضافة للإنتاج الصناعى المصرى، ما سجله تقرير التنمية البشرية فى العالم ٢٠٠٧-٢٠٠٨ من أن عدد العاملين فى البحث والتطوير قد بلغ ٤٩٣ لكل مليون نسمة فى مصر خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٥، وهو ما زاد على نظيره فى سبع من الدول التى اختارتها وزارة

الصناعـة والتجـارة المصريـة للمقارنـة. بـل ويزيـد عـن نظـيره فى الهنـد وعـن متوسـطه لـدول أمريـكا اللاتينيـة والكاريبـى!

وهنـا تجـدر الإشـارة الى أن القيـد الأسـاسى- فيـما يتعلـق بتوظيـف التفـوق النسـبى لعـدد العلـماء والفنيـين لتطويـر مـؤشرات انتشـار وابتـكار التكنولوجيـا كـما يتبـين مـن ذات التقريـر- يكمـن فى أن معـدل الإنفـاق عـلى البحـث والتطويـر فى مـصر لم يتعـد ٠,٢ في المائـة مـن الناتـج المحـلى الإجـمالى، مقابـل ٢,٣ في المائـة فى العـالم، و٢,٦ في المائـة فى كوريـا، و١,٤ فى المائـة فى الصـين و٤,٥ فى المائـة فى اسرائيـل. ويقـل هـذا المعـدل المـصرى عـن مثيلـه في جميـع بلـدان المقارنـة باسـتثناء أندونيسـيا، وذلـك خـلال الفـترة٢٠٠٠ - ٢٠٠٥. والحصـاد منطقـى؛ إذ بينـما لم يتعـد عـدد بـراءات الإخـتراع الممنوحـة للمقيمـين فى مـصر بـراءة واحـدة لـكل مليـون نسـمة، بلـغ هـذا المعـدل ٤٨ بـراءة فى اسرائيـل فى ذات الفـترة!

وثالثـا: أن تطـور توزيـع الاسـتثمار القومـى الإجـمالى، كـما تكشـفه سلسـلة البيانـات الأساسـية لـوزارة التنميـة الاقتصاديـة عـن الخطـط الخمسـية خـلال الفـترة١٩٨١/١٩٨٢-٢٠٠٦/٢٠٠٧، يبـين تواضـع وتراجـع معـدلات الاسـتثمار فى التصنيـع. فقـد تراجعـت نسـبة الاسـتخدامات الاسـتثمارية المنفـذة فى الصناعـة والتعديـن (عـدا البـترول) مـن ٢٣,٦ في المائـة في الخطـة الأولى إلى ٢١,٩ في المائـة فى الخطـة الثانيـة وإلى ١٤,٨ في المائـة فى الخطـة الثالثـة وإلى ١٠,٧ فى المائـة فى الخطـة الرابعـة ثـم الى ١٢,٣ فى المائـة فى الخطـة الخامسـة. وخـلال الخمسـة العشريـن عامـا المذكـورة بلـغ نصيـب الصناعـة والتعديـن (عـدا البـترول ومنتجاتـه) مـن إجـمالى الاسـتخدامات الاسـتثمارية المنفـذة ١٣,٩ فى المائـة بينـما بلـغ نصيـب الإسـكان والملكيـة العقاريـة ٩,٨ في المائـة؛ وذلـك باسـتبعاد الاسـتثمار فى البنـاء والتشـييد بقطاعـات الانتـاج والخدمـات. بـل ووصـل الاسـتثمار فى العقـارات الى ١١,٧ في المائـة مقابـل ١٠,٧ فى المائـة للاسـتثمار الصناعـى خـلال الخطـة الرابعـة! ولعـل فى هـذه المـؤشرات مـا يبـين ضعـف دور رواد الصناعـة مقارنـة بغلبـة «لـوبى» العقـارات، والمرتبطـين بـه مـن منتجـى حديـد التسـليح والأسـمنت والمضاربـين عـلى أراضى البنـاء السـكنى، خاصـة الفاخـر، فى مجـال صنـع السياسـة الاقتصاديـة والتشريـع الاقتصـادى!

ورابعـا: أن العقبـة الرئيسـية أمـام التصنيـع والتنميـة الاقتصاديـة عمومـا تكمـن فى ضعـف بـل وتراجـع معـدل الاسـتثمار فى مـصر. وهكـذا، نتبـين مـن سلسـلة البيانـات الأساسـية المذكـورة أعـلاه أن معـدل الاسـتثمار قـد هبـط مـن ٣٠,٢ فى المائـة مـن إجـمالى اسـتخدامات الناتـج القومـى الإجـمالى فى عـام١٩٨٢/١٩٨١ الى ١٩,٨ في المائـة فى عـام ١٩٩٢/١٩٩١ وإلى ٢٢,٤ فى المائـة فى عـام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ثـم هبـط إلى ١٥,٨ فى المائـة فى عـام ٢٠٠٧/٢٠٠٦! ووفـق النتائـج الفعليـة الـواردة في مـشروع خطـة التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لعـام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، نعـرف أن معـدل الإدخـار المحـلى لم يتعـد نحـو ١٨ فى المائـة مـن الناتـج المحـلى الإجـمالى ، ولم يتعـد معـدل الاسـتثمار نحـو ٢١,٢ فى المائـة مـن الناتـج المحـلى الإجـمالى، وذلـك فى عـام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ .

وخامسـا، أنـه تكفـى المقارنـة هنـا مـع المعـدلات الصينيـة المقابلـة لنـدرك الفـارق الحاسـم بـين توجـه وحصـاد الإصـلاح الاقتصـادى فيهـا مقارنـة بمـصر. وهكـذا، فى عـام ٢٠٠٦، مثلـت الصـادرات مـن السـلع المصنعـة (عدا المنتجـات البترولية والتعدينيـة)٩٢,٤ فى المائـة مـن اجـمالى الصـادرات السـلعية الصينيـة، ومثلـت صـادرات الآلات والمعـدات شـاملة أجهـزة الإتصـالات والأجهـزة الإليكترونيـة ٤٧ فى المائـة مـن صـادرات السـلع المصنعـة، ومثلـت صـادرات التكنولوجيـا الراقيـة نحـو ٣١ فى المائـة مـن إجـمالى الصادرات السـلعية الصينيـة في عـام ٢٠٠٥؛ مقتربـة مـن أمريـكا (٣٢ في المائـة) ومتفوقـة عـلى اليابـان (٢٢ في المائـة). والأهـم أن هـذا الانجـاز الصينـى قـد ارتبـط بزيـادة معـدل الإدخـار الى الناتـج المحـلى الإجـمالى للصـين مـن ٣٥ فى المائـة فى عـام ١٩٨٠ إلى نحـو ٥١ فى المائـة فى عـام ٢٠٠٥ ومـن ثـم ارتفـاع معـدل الاسـتثمار الى الناتـج المحـلى الإجـمالى للصـين فى ذات الفـترة مـن ٣٥ فى المائـة الى ٤٤ في المائـة وهـو مـا زاد عـلى ضعـف المعـدل العالمـى.

٥-مأزق تصنيع مصر حصاد السياسات الاستعمارية والإخفاقات الوطنية

تؤكـد دروس التاريـخ المعـاصر وحقائـق الواقـع الراهـن صحة القـول بان الحـاضر صورة المـاضى وان المسـتقبل صـورة الحـاضر. ويتضـح هـذا الاسـتنتاج العميـق مـن الاطلالـة على تأثـير كل مـن البيئـة الخارجيـة والمسـئولية الوطنيـة عـلى التصنيـع والتنميـه فى تاريـخ مـصر الحديثـة. أقصـد مـا تعاقـب مـن انجـازات واخفاقـات خـلال القرنـين الماضيـين

منـذ تـولي عهـد محمـد عـلي باشـا حكـم مـصر في عـام١٨٠٥ وحتـى الآن. وبايجـاز، فانـه رغـم مـا حققتـه المشروعـات المصريـة للتصنيـع والتنميـة مـن انجـازات رائـدة- بمقاييـس زمنهـا ومقارنـة بنقـاط انطلاقهـا فقـد اخفقـت جميعهـا في اسـتكمال مهامهـا وفـق المعايـير العالميـة فى عصرهـا ومقارنـة بالتطلعـات الوطنيـة فى حينهـا.

وأسـجل، **أولا**، أن مـصر قـد شـهدت فى زمـن ولايـة محمـد عـلى باشـا انجـازا للتصنيـع الآلى والتنميـة الشـاملة قبـل غالبيـة البلـدان الأكـثر تقدمـا من مـصر. ولا جدال أن سياسـة البـاب المفتـوح، التـى فرضهـا التدخـل الأجنبـى مـع صعـود النظـام الاسـتعمارى العالمـى، كانـت عامـلا رئيسـيا فى اخفـاق هـذه المحاولـة الرائـدة للتصنيـع الحكومـى فى مـصر. والأمـر أنـه اسـتنادا الى توسـع الزراعـة التجاريـة للقطـن، وتضاعـف حجـم وقيمـة التجارة الخارجيـة، ونمـو السـوق الداخليـة، وظهـور الصناعـة الآليـة الحديثـة، وتراكـم الـثروة النقديـة، توافـرت مقدمـات ميـلاد الراسـمالية فى صناعـة مـصر قبـل الاحتـلال البريطـانى.

لكـن البيئـة الداخليـة والسياسـة الخارجيـة قـد حالـت دون التطـور الرأسـمالى اللاحـق للتصنيـع الاقطاعـى الحكومـى فى عهـد محمـد عـلى، أقصـد مـا جـرى في التاريـخ الاقتصـادى الاوروبى، وخاصـة فى كل مـن روسـيا وبروسـيا. فقـد أدت سياسـة احتـكار الدولـة الى حرمـان الصناعـات الحرفيـة المصريـة مـن فـرص تحقيـق التراكـم الرأسـمالى، بـل وكادت تصفيهـا. وفضـل الأجانـب الحائـزون عـلى رأس المـال التجـارى والربـوى الاسـتفادة مـن فـرص الريـع الأعـلى والآمـن للاقـراض الربـوى ومكاسـب التجـارة الخارجية عـلى المخاطـرة أو تحقيـق ربـح أقـل بتوظيـف أموالهـم فى تمويـل الصناعـة الرأسـمالية الحديثـة. ولم يقـدم كبـار مـلاك الأرض مـن الاقطاعيـين وأشـباه الإقطاعيـين المصريـين؛ الحائـزون عـلى الـثروة النقديـة المتراكمـة مـن انتـاج وتصديـر القطـن؛ عـلى الاسـتثمار الصناعـي مفضلـين الاسـتخدامات الاسـتهلاكية اقطاعيـة الطابـع. وسـاهم فى تكريـس هـذا الاخفـاق التاثـير السـلبى للسياسـة الخارجيـة لمحمـد عـلى، التـي وفـرت الذريعـة للصـدام المحتـم بـين اصطـدام طموحاتـه الامبراطوريـة والأطـماع الأوروبيـة التوسـعيه في زمـن تكويـن الامبراطوريـات الاسـتعماريه.

و**ثانيـا**، أن سياسـة الادارة الاسـتعمارية البريطانيـة المناوئـة لتصنيـع مـصر، وخاصـه بتقييـد تصنيـع القطـن محصـول الأمـة الرئيـسى كانـت عامـلا حاسـما فى تأخـر الانقـلاب

الصناعـى الرأسـمالى فى مـصر. لكـن مـصر قبـل غالبيـة البلـدان الصناعيـة الجديـدة والصاعـدة حاليـا عرفـت مبـادرة رائـدة للتصنيـع الرأسـمالى وطنـى الركائـز. وهكـذا، بفضـل الـدور التأسـيسى للصناعـة الآليـة الحديثـة فى مجـال الغـزل والنسـيج بمبـادرة بنـك مـصر تحـت قيـادة طلعـت حـرب، تمكنـت الصناعـة التحويليـة المصريـة مـن شـغل موقـع متقـدم بـين البلـدان المسـتعمرة وشـبه المسـتعمرهة والتابعـة. وقـد تحقـق هـذا الانجـاز التاريخـى بفضـل الاسـتقلال النسـبى فى مجـال صنـع السياسـة الاقتصاديـة الـذى انتزعتـه مـصر فيـأ ثـورة ١٩١٩، ومـا ترتـب عليـه مـن تعديـلات مواتيـة للتصنيـع، وإن تكـن تدريجيـة وجزئيـة.

ولا ننكـر أن عامـلا حاسـما فى قطـع الطريـق عـلى هـذه المحاولـة للتصنيـع الرأسـمالى الوطنـى ارتبـط باملاءات البنـك الأهـلى المـصرى الانجليـزى؛ ملكيـة وادارة؛ التى اشـترطت وقـف دور بنـك مـصر في تأسـيس الصناعـات مقابـل دعمـه لتجـاوز أزمـة سـحب الودائـع منـه عشـية الحـرب العالميـة الثانيـة. لكـن الأهـم، أن الأوضـاع الداخليـة والسياسـة الخارجيـة المصريـة كانـت عامـلا حاسـم الأهميـة للمـرة الثانيـة فى وأد مـشروع التصنيـع الرأسـمالى الوطنـى. فقـد كان تواطـؤ الأسرة المالكـة وغيرهـا مـن كبـار مـلاك الارض أشـباه الاقطاعيـين، وموقـف النخبـة الرأسـمالية الأجنبيـة المهيمنـة فى الاقتصـاد المـصرى ووكلائهـا المصريـين والمتمصريـن، العامـل الرئيـسى فى فـرض الحكومـة المصريـة قانـون دعـم بنـك مـصر بشروطـه التـى جمـدت دوره التاريخـى التأسـيسى للصناعـة الرأسـمالية الوطنيـة. وقـد تضافـر مـا سـبق مـن قيـود مـع العوائـق المرتبطـة بالبيئـة شـبه الاقطاعيـة والتبعيـة الاقتصاديـة ليكـرس مشـكلات التمويـل والتسـويق التـى حـاصرت تصنيـع مـصر. أضـف الى هـذا، تضـارب مصالـح النخبـة الرأسـمالية المصريـة، التـى نهضـت فى آن واحـد بـأدوار كبـار مـلاك الارض أشـباه الاقطاعيـين والـشركاء الموالـين للمصالـح رأس المـال الأجنبـى ورجـال الصناعـة الوطنيـة.

وثالثـا، أن مـصر قـد شـهدت فى عهـد عبـد النـاصر محاولـة طموحـة للتصنيـع المسـتقل والتنميـة الشـاملة وضعـت مـصر فى مقدمـة البلـدان الناميـة المسـتقلة مـن حيـث مسـتوى التصنيـع. وتحقـق هـذا الانجـاز ارتـكازا الى قيـادة الدولـة والقطـاع العـام وبرامـج وخطـط الاسـتثمار المركزيـة البيروقراطيـة، ومـا اتاحتـه علاقـات التعـاون

الاقتصادى والفنى مع الاتحاد السوفييتي السابق من فرص لتصنيع مصر. كما تمت الاستفادة بدرجة هامة من علاقات التجارة والتمويل والاستثمار مع الغرب فى ظروف التنافس بين المعسكرين الرأسمالى والإشتراكى فى زمن الحرب الباردة، بما فى ذلك المعونة الأمريكية.

وقد تعرضت سياسه التصنيع المستقل اشتراكية التوجه لحصار اقتصادى غربى. لكن الأهم، أن الاوضاع الداخلية والسياسة الخارجية المصرية كانت عاملا حاسم الأهمية للمرة الثالثة في وأد مشروع الإرتقاء بتصنيع مصر وجهود التنمية الشاملة. فقد حرم الاقتصاد المصري من التراكم التاريخى لخبرة رواد التصنيع الرأسمالى الوطنى بقرارات التأميم الإشتراكى التى شملت تأميم مجموعة الشركات الصناعية لبنك مصر وغيرها من الشركات الصناعية الوطنية بدلا من الإبقاء على الرأسمالية الصناعية الوطنية لتمثل إضافه الى الاستثمار الجديد الأوسع للقطاع العام الصناعى. كما تأخرت مصر عن التحول من استراتيجيه التصنيع فى اقتصاد حمائى لاحلال الواردات من السلع المصنعة الى استراتيجيه التصنيع فى اقتصاد مفتوح قادر على تصدير السلع المصنعة. ودخل اقتصاد الأوامر، الملازم لهيمنة الدولة فى مراكز المال والصناعة والاقتصاد، مأزقا حادا بعد استنفاد قدرته على تعبئة وتنمية الموارد اللازمة لمضاعفة الاستثمار. كما دفعت خيارات السياسة الخارجية الى احتدام التناقض وتصاعد الصدام بين النظام الناصرى والمصالح الأمريكية الى مدى تجاوز قدرات مصر على مجابهة تداعياته وتخطى حدود مساندة الحليف السوفييتى، ووفر الأسباب والذرائع للعدوان الاسرائيلى المدعوم أمريكيا فى يونيو ١٩٦٧، الذى وجه الضربة الغادرة والقاصمة وقاد الى الهزيمة الأليمة للمشروع الناصرى.

٦- نقد الفكر الاقتصادى المصرى المناوىء لتصنيع مصر

لا يمكن أن يتم وضع وتنفيذ سياسة صناعية وإستراتيجية تصنيع فى مصر بغير تحرر صانعى ومنفذى القرار السياسى من فكر منظرى «السوق الحرة» ودعاة «حرية التجارة»، الذين، لم ولن يدخروا وسعا فى الترويج للنظريات المعادية للتصنيع ولدعوة تبنى إستراتيجية التصنيع وسياسات صناعية، والمشككة فى جدواه وفى نتائجه العملية فى البلدان المتخلفة! وهكذا، مثلا، بعد أن فرضت الدول الأوروبية

«حرية التجارة» لتقوض مشروع محمد علي لتصنيع مصر، وظفت نظريات «المزايا المقارنة» و«النفقات النسبية» فى جمودها وليس فى تغيرها، لتبرير أن تتخصص مصر فى زراعة وتصدير القطن، بزعم أنها تنتجه بتكلفة تقل عن إنتاج واستيراد المصنوعات القطنية، وهو التخصص الذى تم فرضه تحت حراب الاحتلال البريطانى!

وقد وجد العداء لإستراتيجية التصنيع والسياسة الصناعية- ولا يزال- صدى في الفكر الاقتصادى المصرى! وهكذا، فى كتاب «اقتصاديات مصر» الصادر فى عام ١٩٥٠، ورغم الانجازات المشهودة للتصنيع الرأسمالى الوطنى بقيادة طلعت حرب، بعد أن وفرت له ثورة ١٩١٩ التحررية قوة الدفع السياسية، ورغم ان بريطانيا قد أصبحت المركز الصناعى للعالم بفضل «الحماية الجمركية» التى ظللت صناعتها بجناح الحماية، وكانت «حرية التجارة»، التى فرضتها على البلدان المستعمرة والتابعة فى الشرق، كانت شرط تسريع التصنيع لها ولغيرها من البلدان الصناعية، طالب جمال الدين سعيد بأن «نمنح فترة انتقال للصناعات القائمة حاليا لمدة لا يجب أن تزيد بحال عن خمس سنوات، لتحاول كل منها أن تقف علي قدميها دون حماية! فإن أمكن لها ذلك كان خيرا، وإن هى لم تتمكن من الصمود فلتقض نحبها!» وأعلن أن أى توجه نحو «تفكيك الصناعة.. سوف نرحب به»، لأن الصناعة المصرية لم تقم وتنمو بفضل «ميزتها النسبية فى النفقات»، وإنما بفضل الحماية الجمركية! متجاهلا صيحة صبحى وحيدة فى ذات العام، والمدوية الصائبة للآن فى سماء السياسات الصناعية شملا وجنوبا: «لا يوجد بلد لا يحمى شيئا مما يصنع أو يزرع»! وأما المبررات النظرية التى ساقها فى هجومه على قيام الصناعة المصرية، فقد استندت إلى نظرية «النفقات النسبية» ونظرية «حرية التجارة»، التى روج لها الفكر الاقتصادى الاستعمارى الغربى. وهكذا، أكد سعيد أن «رسوم الحماية يجب فرضها مؤقتا والتخلص منها بعد فترة من الزمن تكون الصناعة خلالها قد تمكنت من الوقوف فى وجه المنافسة الأجنبية... ورد المساعدات التى حصلت عليها فى فترة طفولتها ومهدها» ، وأنه طالما أنه لا توجد ثمة دلائل على تجاوز الصناعة المصرية عهد «الطفولة» ولن تبلغ القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية فإنه «يجب أن تذهب إلى الأشباح وإلى غير رجعة».

وفى مواجهة التحول الجزئى والتدريجى للسياسة الاقتصادية فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ فى اتجاه الاستجابة لبعض احتياجات تطور الصناعة الرأسمالية الحديثة، كتب، مستندا إلى «نظريات النمو» الرأسمالية الغربية، يقول: أن «جميع العوامل التى عاقت العمل الطبيعى لجهاز الثمن يجب أن تذهب إلى غير رجعة»، وطالب بأن يتركز دور الدولة فى إزالة الصعوبات التى تعوق نظام المنافسة، طالما أن «نظرية كينز» قد أعلنت أنه بالإمكان القضاء على المساوئ الاقتصادية فى ظل النظام الرأسمالى. وأكد أنه يجب على الحكومة أن تتحرر من «الاعتبارات القومية الضيقة» وإلا تذعن لضغط رجال الصناعة حماية «للمستهلكين»، الذين يتضررون من دعم الصناعة وضعف كفايتها. ومؤيدا بشكل حاسم نظرية «النفقات النسبية»، التى بررت التقسيم الاستعمارى للعمل، أكد أنه «يجب علينا ألا ندخر وسعا فى بذل الجهود نحو استغلال وتوسيع ما تبقى من الثغرات فى الميزة النسبية. ولا يمكن تحقيق ذلك فى مصر إلا عن طريق التخصص الاقتصادى لحد كبير فى القطن»، الذى يتم إنتاجه الواسع «بتكاليف منخفضة نسبيا» عن سائر الدول المنتجة. ومناقضا واقع الهبوط طويل المدى لأسعار الخامات الزراعية، والكوارث التى حاقت بالاقتصاد والمجتمع فى مصر من جراء انهيار اسعار القطن مع كل أزمة دورية فى المراكز الرأسمالية التى تستورده وتصنعه، والخسائر الناجمة عن تصديره خاما واستيراده مصنعا، رغم أن «نسبة التبادل» تتحول لصالح الزراعة وضد الصناعة وأنه بالتخصص فى الزراعة يمكن «توسيع أسس الرخاء الاقتصادى» وأكد أن «التوزيع الأمثل لمواردنا الإنتاجية ... لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل حرية التجارة» . وأما الصناعة التى يجب أن تتطور فى مصر، فإنه استنادا إلى «نظريات التصنيع» الغربية، حددها بالصناعات «الآلية» الصغيرة والمتوسطة، حيث الأولوية لحفظ الخضر والفاكهة، والغزل والمنسوجات، والصابون، والزيوت والجلود الخ ..

وفى أعقاب الاستقلال السياسى لمصر، وجدت نظرية «القدرات النسبية» نفوذا لها فى الفكر الاقتصادى المصرى، وعلى أساس أفكارها جرى الدفاع من قبل البعض عن استراتيجية التصنيع على أساس إحلال الواردات الاستهلاكية، الخفيفة والغذائية. وهكذا، أعلن القيسونى - مشيرا إلى نظرية «القدرات النسبية» أنه لو طبقنا هذه

النظريـة ومؤكـدا أنهـا سـليمة صحيحـة منطقيـة- عـلى الإنتـاج فى عالمنـا الحـاضر، لوجدنـا أن «مـن مصلحـة الـدول المتقدمـة أن تتخصـص فى إنتـاج السـلع التـى تحتـاج إلى الاسـتثمار الضخـم والخـبرة الفنيـة النـادرة وتـترك لنـا إنتـاج السـلع التـى لا نحتـاج إلى كل هـذه المقومـات»، مـوردا كمثـال عـلى ذلـك صناعـة الغـزل والنسـيج. وطالـب البلـدان الناميـة بتقديـم «التوصيـة للـدول المتقدمـة للحـد مـن إنتـاج السـلع التـى يمكـن للـدول الناميـة إنتاجهـا بيـسر وسـهولة»، وإن تـدرك ضرورة «التعـاون» مـع الـدول الأكـثر تقدمـا. وأكـد القيسـونى أن التنميـة فى البلـدان الناميـة تـؤدى إلى انتعـاش اقتصاديـات الـدول المتقدمـة، إذ تخلـق أسـواقا أوسـع لتصريـف منتجاتـه، وفرصـا أكـبر لاسـتثمار مدخراتهـا واحتياطياتهـا العاطلـة. والواقـع أن وهـم القيسـونى بقبـول البلـدان الرأسـمالية المتقدمـة للتعـاون مـع البلـدان الناميـة فى اقامـة تقسـيم عمـل دولى يسـتند الى تبـادل المنافـع والمصالـح وفـق نظريـة «القـدرات النسـبية» القائمـة، قـاده إلى موقـف سـلبى ضد التكامـل الاقتصـادى العـربى، بقولـه : «إننـا - كدولـة ناميـة - إذ ننكـر سياسـة التكتـلات والأسـواق المشـتركة، كـما ننكـر مبـدأ إقامـة الأسـوار ضـد التعـاون الـدولى الحـر، فإننـا لا نـرى أن نقـوم مـن جانبنـا بتكويـن كتلـة جديـدة تقيـم الأسـوار فى وجـه أحـد»!

وفى عـام ٢٠٠٨، نقـرأ فى كتـاب «السياسـة الصناعيـة في الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا: إعـادة التفكـير في دور الدولـة»، لمحـرره الخبـير والباحـث الاقتصـادى المـصرى أحمـد جـلال، عرضـا للحجـج المؤيـدة والمعارضـة للسياسـة الصناعيـة ودور الدولـة فى التصنيـع، أى مـا عرفـه بتجـاوز التخصـص المـوروث فى إنتـاج السـلع التـى «تتمتـع» البلـد المعنـى فيهـا بمزيـة مقارنـة إلى إنتـاج السـلع المصنعـة التـى بمقـدور هـذا البلـد «اكتسـاب» مزيـة مقارنـة في إنتاجهـا، مؤكـدا أنـه ليـس ثمـة «مزايـا نسـبية» أبديـة لاقتصـاد دون آخـر! ويسـلم بـضرورة تكامـل أدوار الأسـواق والحكومـات لضـمان كفـاءة تخصيـص المـوارد وتسريـع التنميـة الاقتصاديـة ورفـع الإنتاجيـة وتحديـث بنيـة الصناعـة. ورغـم هـذا، يخلـص مؤلفـا فصـل «التعلـم مـن خـبرة السياسـة الصناعيـة الآسـيوية»، إلى أن المنافـع المحتملـة للسياسـة الصناعيـة لـن تتحقـق لـو طبقـت في مـصر وبلـدان منطقتنـا! فى ظـل «العولمـة» أو مـا يصفانـه بالقواعـد العالميـة الجديـدة «للعبـة»! وهـو ذات مـا رددده فاعلـون رئيسـيون فى صنـع القـرار الاقتصـادى السـياسى فى مـصر!

بيـد أن مفهومـا جديـدا للتصنيـع شـق لنفسـه طريقـا فى الفكـر الاقتصـادى المـصرى منـذ مطلـع السـبعينات، انطلاقـا مـن نقـد اسـتراتيجية التصنيـع عـلى أسـاس إحـلال الـواردات التـى اسـتنفدت طاقاتهـا، ونقـد اسـتراتيجية التصنيـع المتجـه للتصديـر التـى أخـذت تسـتجمع قواهـا. وهكـذا، عـلى سـبيل المثـال، سـجل عمـرو محـى الديـن، أن الزيـادة فى متوسـط دخـل الفـرد لا تعنـى التنميـة الاقتصاديـة، وأنهـا تصبـح كذلـك فى حـال ارتباطهـا بتصفيـة الاختـلالات الهيكليـة للاقتصـاد القومـى، وبنـاء قـوى النمـو الـذاتى المسـتمر فى هـذا الاقتصـاد، وتأمـين المقومـات لأن يصبـح المجتمـع متقدمـا تكنولوجيـا، كمنتـج للسـلع وليـس كمسـتهلك لهـا. وأن تصفيـة الاختـلالات الهيكليـة برتهـن بانجـاز «ثـورة صناعيـة» حيـث تمثـل عمليـة التصنيـع محـور عمليـة التنميـة الاقتصاديـة. وأن التصنيـع يؤمـن تنويـع الهيـكل الاقتصـادى بزيـادة الاسـتثمارات والأهميـة النسـبية لقطاع الصناعـة. وأمـا إنجـاز التصنيـع فإنـه يتطلـب السـيطرة عـلى المـوارد الوطنيـة، وأن تكـون السـلطة للقـوى صاحبـة المصلحـة فى التنميـة، وقيـام الدولـة بـدور قيـادى فى هـذه العمليـة، والقـدرة العلميـة اللازمـة لمواجهـة احتياجـات الثـورة الصناعيـة والتكنولوجيـة، فضـلا عـن تحـولات اجتماعيـة وتنظيميـة وثقافيـة.. الـخ. ويفـترض نجـاح التصنيـع أن يرتبـط التقـدم الصناعـى بتطويـر الزراعـة وإقامـة البنيـة الأساسـية الانتاجيـة، وأن يرتفـع معـدل الاسـتثمار بمـا يؤمـن التوسـع الصناعـى الـذى بمقـدوره أن يحقـق الارتبـاط الأفقـى والـرأسى بـين الصناعـات ويكفـل تطويـر الزراعـة والبنيـة الأساسـية الإنتاجيـة، حتـى يمكن للاقتصـاد أن يدخـل «مرحلـة الانطـلاق» ويقـف عـلى طريـق «النمـو الـذاتى»، ويتغلـب عـلى ضيـق السـوق. ومشـيرا إلى إخفـاق اسـتراتيجية إحـلال الـواردات فى تحقيـق هـدف رئيـسى لهـا وهـو تخفيـف العـبء عـلى ميـزان المدفوعـات، عـزا عمـرو محـى الديـن هـذا بدرجـة أساسـية إلى الوقـوع فى مـا أسـماه بـ «مصيـدة المرحلـة الأولى» للتصنيـع، أى إحـلال الـوردات الاسـتهلاكية، وعـدم التقـدم صـوب رفـع كفاءتهـا التصديريـة والانتقـال إلى إحـلال الـواردات مـن السـلع الوسـيطة والثقيلـة. أضـف إلى هـذا، أن التركيـز عـلى صناعـات الاسـتهلاك عـلى أسـاس الطلـب الفعـال قـاد إلى خلـق انمـاط جديـدة مـن الاسـتهلاك، وواجـه ضيـق السـوق بتشـجيع الاسـتهلاك، الأمـر الـذى أضعـف مـن الادخـار والاسـتثمار، اللذيـن مثلـت زيادتهـما هدفـا رئيسـيا آخـر لهـذه الاسـتراتيجية.

ويظهـر تهافـت التشـكيك فى ضرورة التصنيـع مـن أن جوهـر مأزقـه لا يتمثـل فى الاتجـاه إلى إنجـازه كـما يؤكـد منتقـدوه، وإنمـا فى نمـط التصنيـع الـذى جـرى تبنيـه. فلابـد وأن تتجـه الصناعـة التحويليـة إلى الزراعـة بحيـث تلبـى احتياجاتهـا واحتياجـات غيرهـا مـن القطاعـات، وينبغـى الانتقـال مـن أولويـة التنويـع الأفقـى للبنيـة الصناعيـة بتأسـيس الصناعـات الرأسـمالية والوسـيطة إلى إقامـة بنيـة صناعيـة واقتصاديـة متكاملـة ومترابطـة لتحويـل التصنيـع إلى عمليـة شـاملة لإمتـلاك القـدرة عـلى إعـادة الإنتـاج عـلى أسـس وطنيـة. وفى عـصر العولمـة، ومـع تطـور التخصـص الصناعـى العالمـى الى المشـاركة فى تصنيـع المكونـات فى المصنـع العالمـى، لابـد وأن يتجـه التصنيـع إلى الاندمـاج الأوسـع والأعمـق للصناعـة الحديثـة فى التخصـص الصناعـى الـدولى، بمكونـات راقيـة التكنولوجيـا وعاليـة الانتاجيـة ومرتفعـة قيمتهـا المضافـة. وإذا كان التصنيـع للتصديـر ليـس بديـلا للتصنيـع المتجـه إلى السـوق الداخليـة، فـإن الهـدف الرئيـسى للاندمـاج المتـكافىء فى العولمـة ينبغـى أن يكـون توسـيع السـوق أمـام الصناعـة الوطنيـة لتوسـيع الإمكانيـات الوطنيـة للتقـدم الصناعـى.

وقـد أقامـت المؤسسـات عابـرة القوميـة فى مـصر كـما فى غيرهـا مـن البلـدان الناميـة شركات صناعيـة لا تمثـل سلسـلة إنتاجيـة متكاملـة، وبقـى إحتـكار هـذه المؤسسـات للقـدرة العلميـة البحثيـة والخـبرة التنظيميـة الفنيـة، وعرقلـت توطـين المعرفـة والتكنولوجيـا، وقـادت إلى شـكل جديـد مـن التبعيـة للمراكـز الصناعيـة الرأسـمالية. لكـن هـذا لا ينفـى فـرص التعـاون مـع البلـدان الصناعيـة الرأسـمالية لإنجـاز التصنيـع بإقامـة اقتصـاد متنـوع وإنتـاج قـادر عـلى التوسـع عـلى أسـس ذاتيـة مـن حيـث الأسـاس.

ويمثـل التعـاون والتكامـل الاقتصـادى الإقليمـى والإقليمـى الفرعـى، بـين مـصر والبلدان العربيـة والافريقيـة، شرطـا مواتيـا لعمليـة التصنيـع، بتوسـيع السـوق، وحفـز التخصـص، وتنويـع الإنتـاج الصناعـى والاسـتخدام الأكـثر رشـادة للمـوارد المتاحـة، ورفـع مـن القـدرة التنافسـية العالميـة للمنتجـات الصناعيـة، واسـتقرار موازيـن المدفوعـات.. الـخ.

وتتطلـب مواجهـة إخفاقـات وتحديـات التصنيـع حـوارا مجتمعيـا حـول إشـكاليات التحـول الى «اقتصـاد السـوق» فى مـصر، ومعضـلات تصنيـع مـصر فى عـصر العولمـة؛ حـوارا يتحـلى بـروح الحريـة المسـئولة وينطلـق مـن التفكـير فى المصلحـة الوطنيـة، ويرتكـز الى

الثقة فى قدرات هذا الوطن العريق وفى عماله المبدعين والمنتجين وفى وطنية الصناع المصريين، ويستهدف القراءة النقدية الموضوعية لتهديدات وإملاءات العولمة غير المنصفة، من جهة، وإخفاقات الاقتصاد الحر واقتصاد الأوامر فى مصر، من جهة أخرى.

وإنطلاقا من «التفكير فى مستقبل الاقتصاد المصرى»، تبرز حقيقة أن البلدان المتقدمة هى البلدان الصناعية، وتصنيع مصر؛ الخيار الذى لا بديل له لمصر- كما للعالم من حولها- لتحقيق التقدم الشامل المنشود. وتكفى إطلالة علي ما تبرزه التقارير الاقتصادية الدولية، وخاصة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة. فنعرف، على سبيل المثال، لماذا أخفقت بلدان أمريكا اللاتينينة، كما تكشف حالة المكسيك مثلا؟ ولماذا نجحت بلدان شرق آسيا، كما تبين حالة كوريا مثلا؟ باختصار لأن الأولى، الفاشلة، نفذت إملاءات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتحقيق النمو عبر اطلاق قوى السوق الحرة وفق الوصفة الليبرالية الجاهزة، بينما أصرت الثانية، الناجحة، على تدخل للدولة فى الاقتصاد مكنها من الإرتقاء بالتصنيع. وأقصد هنا نجاح النمور الآسيوية في الارتقاء بصناعاتها عبر تأسيس الطوابق العليا للبناء الصناعى التكنولوجى، وهو ما مكنها من تقديم منتج يتسم بارتفاع القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجى، ارتكازا للإرتقاء بالتنمية البشرية وخصوصا بنوعية التعليم.

ويزداد الحاح الحوار الوطنى حول مستقبل الاقتصاد المصرى عموما، ومستقبل تصنيع مصر، خصوصا، فى ظل التغيرات الجذرية التى شهدها العالم فى ظل العولمة عملية وإدارة، من جانب، والتحولات العميقة التى جرت فى المجتمع المصرى

خاتمة

ينبغى أن تكون مواجهة تحدى التصنيع على رأس جدول أعمال مصر والمصريين فى الحوار الوطنى الذى دعا اليه الرئيس عبد الفتاح السيسى حتى يكتمل مشروعه لنهضة مصر والمصريين؛ وهو التحدى الذى مثلت مواجهته أهم روافع زيادة الانتاج فى مشروعات النهضة بمصر الحديثة بقيادة محمد على وطلعت حرب وجمال عبد الناصر. ومجابهة تحدى تصنيع مصر، الذى لن تنجح الأمة فيه لن ينطلق- فى مصر كما فى كل مكان- بغير إرادة سياسية؛ تستند الى دعوة الرئيس السيسى الى

تعميـق الصناعـة المصريـة ومضاعفـة انتاجهـا تعزيـزا للاعتـماد عـلى الـذات وتقليصـا للاعتـماد عـلى الخـارج. لكـن نجـاح مواجهـة تحـدى التصنيـع بتكاليفـه الاجتماعيـة- فى مـصر كـما فى كل مـكان أيضـا- يتطلـب بنـاء توافـق وطنـى للأمـة ينبغـى أن يكـون عـلى رأس جـدول أعـمال القضايـا الاقتصاديـة فى الحـوار الوطنـى.

وأقـول دون ريـب إن وضـع وتنفيـذ سياسـة صناعيـة واسـتراتيجية للتصنيـع تمثـل نقطـة الانطـلاق التـى لا غنـى عنهـا إذا أرادت مـصر أن تصبـح دولـة متقدمـة. ويحـق لى أن أزعـم، اسـتنادا الي خـبرة مـصر والعـالم، أنـه ليـس كافيـا لتحقيـق هـذا التقـدم مجـرد ارتفـاع معـدل النمـو، وهـو مـا أبـرزه- وبحـق- تقريـر لصنـدوق النقـد الـدولى، ولا مجـرد سـبق مـصر فى التحريـر الاقتصـادى، الـذى أبـرزه- وبحـق أيضـا- تقريـر آخـر للبنـك الـدولى. فالأمـر يتوقـف عـلي مصـادر ونتائـج وآثـار النمـو. باختصـار لأن نمـو الدخـل القومـي المترتـب عـلى تغيـير هيـكل الاقتصـاد والصناعـة لصالـح الصناعـة التحويليـة وخاصـة فروعهـا عاليـة الإنتاجيـة والتنافسـية وفى قلبهـا صناعـة الآلات والمعـدات، هـى الـشرط الوحيـد لتعظيـم الـثروة الوطنيـة وتعزيـز الأمـن القومـى لمـصر بـأن يكـون هـذا النمـو متواصـلا وقـادرا عـلى الاسـتمرار اعتـمادا عـلى الـذات، وهـى الـشرط الوحيـد لرفـع مسـتويات المعيشـة وتحقيـق الأمـن الاقتصـادى للمصريـين، بتحريرهـم مـن الفقـر والعـوز والجهـل والمـرض.